المرأة والأسرة

١/١٩ المقدمة

يشكل اهتمام المملكة العربية السعودية بتطوير أوضاع المرأة والأسرة، بمجالاتهما الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أولوية تنموية جسَّدها النظام الأساسي للحكم والتوجهات الاستراتيجية لخطط التنمية المتعاقبة، حيث تم إحراز تقدم ملموس في هذه الأوضاع عبر تنفيذ برامج خطط التنمية ومشاريعها ذات العلاقة. وقد تميزت سنوات خطة التنمية الثامنة بتقدم الأوضاع التعليمية والصحية والاقتصادية للمرأة كما تميزت بالتحسن المطرد في المستوى المعيشي للأسرة، وقد صاحب التطور المحرز على هذه الأصعدة حوار حيوي في وسائل الإعلام حول التأثير الفاعل للمرأة والأسرة مؤكداً الحيوية التنموية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار يمكن جعل توجهات خطة التنمية التاسعة وبرامجها منعطفاً رياديا في تناولها لمواضيع المرأة والأسرة والمجتمع، حيث تسعى الخطة إلى بلورة هذه المواضيع في وحدة تتكامل فيها المهمات والأدوار. فالمرأة المتعلمة يمكنها أن تساعد على إيقاف الهدر في الأسرة الناتج عن عدم المعرفة، ومن ثم فهي عنصر أساس في دعم تطور الأسرة وتحسين أدائها، وفي الوقت نفسه لها تأثيرها المجتمعي في الأنشطة المجتمعية خارج الأسرة. وبالنظر إلى النتيجة النهائية تتكامل هذه الأعمال حيث لا يمكن تجزئة هذه الأدوار والنظر إليها بمعزل عن صورتها الإجمالية. وإذا كان من غير الممكن النظر إلى أثر المرأة المجتمعي (مثلا كمشاركة في النشاط الاقتصادي) بمعزل عن عملهـــا الأسري كزوجة وأم، فلا يمكن في الوقت نفسه النظر إلى الأسرة كياناً اجتماعياً فاعـــلاً، عماده المرأة والرجل، دون النظر لتأثير المرأة في استدامة تطور هذا الكيان.

إضافة إلى هذه النظرة التكاملية لقضايا المرأة والأسرة والمجتمع، تسعى خطة التنمية التاسعة ليس فقط إلى ترسيخ المنجزات المحرزة بل كذلك إلى توسيع مساحتها، واعتماد آليات تنسيق بين الأطراف لضمان فاعلية الإطار التكاملي في تماسك النسيج المجتمعي والتنشئة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تنفيذ الهدف الاستراتيجي للخطة التاسعة في تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات وتمكينهم من الانتفاع منها.

يتنـــاول هذا الفصل الوضع الراهن لقطاع المرأة والأسرة موضحاً التطورات التي شهدها خـــلال خطة التنمية الثامنة، ومستعرضاً أبرز القضايا والتحديات التي ينبغي معالجتها

خلال خطة التنمية التاسعة، كما يبرز توقعات الطلب على خدمات المرأة والأسرة، ويُلقي الضوء على الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة والسياسات والأهداف المحددة للقطاع في خطة التنمية التاسعة.

٢/١٩ الوضع الراهن

١/٢/١٩ الملامح الرئيسة لأوضاع المرأة والأسرة

- **الوضع الزواجي :**

يُعد رصد التغيرات في الحالة الزواجية في المجتمع من المؤشرات الرئيسة في بلورة التوجهات المجتمعية قدر تعلقها بأوضاع المرأة والأسرة. فالزواج هو اللبنة الأولى في بناء الأسرة، وتؤدي الأسرة واجبات مهمة تسهم في تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع وتساعد على ديمومة النسق الاجتماعي من خلال التنشئة الاجتماعية الأولية وتحقيق الاستقرار في شخصية أفرادها. ورغم أن مؤسستي الزواج والأسرة كانتا وستظلان المحور الرئيس للحياة الإنسانية، فقد تعرضتا لمراحل عديدة من التغيير وعلى العديد من المستويات.

الصفحة ٣١٢

تبين نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، وجود اختلاف بين الذكور والإناث في متوسط عدد سنوات العزوبية عند الزواج، حيث بلغ للذكور ٢٧,٢ عاماً وللإناث ٢٤,٦ عاماً. وثمة انخفاض في هذا المؤشر موازنة بالعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠)، حيث كان للذكور ٢٨,٤ عاماً وللإناث ٢٤,٧ عاماً.

وتوضح نتائج البحث الديموغرافي أن نسبة السعوديات (١٥ سنة فأكثر) اللاتي لم يسبق لهن الزواج بلغت (٣٢,١٪)، ونسبة المتزوجات منهن (٦٠,٢٪)، والأرامل (٥,٤٪)، والمطلقات (٢,٣٪). أما للذكور فقد كانت النسب المناظرة (٤٠,١٪) و(٥٨,٧٪) و(٠,٤٪) و(٠,٨٪) على التوالي. ويلحظ من توزيع السكان حسب الحالة الزواجية محدودية نسبة المطلقين، بيد أن موازنة هذه النسب مع المتحقق لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤) يشير إلى ارتفاعها وإن كان بشكل طفيف، حيث كانت نسبة المطلقين من إجمالي السكان السعوديين بعمر (١٥ عاماً فأكثر)، (١,٦٪) للإناث و(٠,٦٪) للذكور. وتوضح بيانات الحالة الزواجية حسب فئات الأعمار، ارتفاع نسبة السعوديات اللاتي لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية (١٥-١٩) عاماً والتي بلغت (٩٦٪) من مجموع هذه الفئة العمرية، مما يؤكد التوجه العام نحو تأخير سن الزواج.

يتخذ الدعم الأسري أشكالاً متعددة ويرتبط إلى حد كبير بشكل الأسرة، النووية أو الممتدة. ومع التطور الحضري والاقتصادي يصبح الشكل المهيمن هو الأسرة النووية. وتشير البيانات إلى أنه خلال المدة ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) – ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) ارتفعت نسبة الأسر النووية من إجمالي الأسر السعودية من (٥٨,٩٪) إلى (٦٤,٩٪)، وانخفضت نسبة الأسر الممتدة من (٤١,١٪) إلى (٣٥,١٪). وتجدر الإشارة إلى أنه حتى العام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) كان متوسط حجم كل من الأسرة النووية والأسرة الممتدة (٥,٧) و (٦,٢) فرداً على التوالي وكانت السمة الغالبة لرئيس الأسرة أن يكون ذكراً، إذ لم تتجاوز نسبة الأسر التي ترأسها امرأة (٤,٤٪) من مجموع الأسر السعودية.

في الوقت الذي يؤشر ارتفاع أعداد الأسر النووية إلى المنحى نحو الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، من المهم التأكيد أن الروابط العائلية القائمة في المملكة لا تزال متينة ومستمرة في تقديم الدعم المعنوي (والاقتصادي كلما كان ذلك ممكناً) لأفرادها حتى عند استقلالهم السكني. وفي هذا المجال تؤشر نتائج دراسة مسحية قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى أن الزيارات العائلية متكررة بين الأسرة وذويها، حيث كانت نسبة الذين يقومون بزيارة إلى زيارتين في الأسبوع (٣٧٪) إلى عائلة الزوج و(٢٣٪) إلى عائلة الزوجة، مما يؤشر إلى عمق الروابط العائلية وتأثيرها في تعزيز مكانة الأسرة في البناء المجتمعي للمملكة.

- **الوضع السكني والبيئي :**

أظهرت نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) توفر المتطلبات الرئيسة للسكن الحديث والصالح بيئياً للأسرة السعودية. ويشير البحث إلى أن (٦٠٪) من الوحدات السكنية مملوكة لساكنيها من الأسر السعودية، مما يوفر قدراً كبيراً من الطمأنينة والأمان لهذه الأسر.

لضمان الاستدامة البيئية يغطي الإمداد الكهربائي نحو (٩٩٪) من الوحدات السكنية المشغولة بأسر سعودية. ويتوفر إلى نحو (٩٥,٦٪) من الوحدات السكنية مياه شرب آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقيا بالناقلات. وبلغت نسبة الوحدات السكنية التي يتوفر لها خدمات شبكات الصرف الصحي وخزانات التصريف المنزلية (٩٩٪). كما أن (٩٥٪) من الأسر تتخلص من النفايات بواسطة الحاويات العامة، ويتم ذلك بشكل يومي من قبل (٧٢,٢٪) من الأسر. وتشير بيانات البحث الديموغرافي إلى أن (٩٥,٣٪) من الأسر

السعودية تستخدم الغاز للطبخ و(٣,٨٪) تستخدم الكهرباء للغرض نفسه. كل هذه المؤشرات تؤكد وتلخص الوضع البيئي الصالح لسكن الأسرة السعودية.

كذلك تبين نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) أن الأسر السعودية تتمتع بمستوى جيد من الرفاه الاقتصادي معبراً عنه بما تمتلكه الأسر من سلع معمرة ووسائل تقنية حديثة. فكما يتضح من بيانات الجدول (١/١٩) فإن نسب الأسر التي تمتلك السلع المعمرة ووسائل التقنية الحديثة الواردة في الجدول تعد مرتفعة إذ تفوق الـ(٧٢٪) فيما عدا ثلاثة استثناءات هي جهاز الحاسب الآلي واستخدام الإنترنت (خدمة) والمكتبة المنزلية.

الجدول (١/١٩)

الممتلكات المنزلية للأسر السعودية لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)

البيان	الأسر (٪)
خط هاتف جوال (أو أكثر)	٩٠,٠
خط هاتف ثابت (أو أكثر)	٧٢,٢
المستخدمين للإنترنت	٤١,٣
حاسب آلي (أو أكثر)	٤٦,٤
جهاز تلفزيون (أو أكثر)	٩٤,٢
جهاز استقبال فضائي	٧٩,٧
سيارة (أو أكثر)	٨٦,٠
مكتبة	٣٠,٧

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، نتائج البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧).

- **الوضع الصحي:**

يحتل تطوير الوضع الصحي للأسرة، وتحديداً الجوانب المتعلقة بالدعم الصحي للأمومة والطفولة، موقعاً متقدماً على سلم أولويات السياسات والبرامج الصحية. وفي هذا المجال تشارك المملكة بالجهد العالمي في تحقيق الأهداف التنموية للألفية (الثمانية)، التي نصّ هدفها الرابع على "تخفيض معدل وفيات الأطفال"، ونصّ الهدف الخامس على "تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)". وينبثق من كل هدف عام مجموعة من الأهداف المحددة ومؤشرات لرصد التنفيذ وقياس التقدم المحرز في تحقيقها، على أن يتم تحقيق الأهداف بين عامي ١٤١١/١٠هـ (١٩٩٠) و ١٤٣٧/٣٦هـ (٢٠١٥). وقد أصدرت المملكة أربعة تقارير رصدت فيها متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية. ويبين الجدول رقم (٢/١٩) التطـور

المتحقق في مؤشرات الألفية الخاصة بالأمومة والطفولة، حيث يتضح من معدلات الإنجاز أن المملكة تسير نحو تحقيق الهدف المحدد الخاص بالطفولة ومن ثم تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلـــث، وتخفيض معـــدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع، قبل حلول العام المستهدف.

الجدول (٢/١٩)

التقدم المحرز في مؤشرات الألفية في مجالات الأمومة والطفولة

مؤشرات الألفية في مجالات صحة الأمومة والطفولة	١٤١١/١٠هـ (١٩٩٠)	١٤٢٦/٢٥هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)
معدل الوفيات النفاسية (لكل مائة ألف ولادة حيـــة)	٤٨	١٤,٩	١٤,٦	١٤,٦	١٤,٦
نسبة الولادات تحت إشراف طاقات صحية ماهرة (٪)	٨٨	٩٦	٩٦	٩٧	٩٧
نسبة تحصين الأمهات ضد الكزاز الوليدي (٪)	–	–	٨٧,١	٩٥,٥	٩٦,١
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ألف مولود حي)	٤٤,٠	٢٠,٣	٢١,٧	٢١,٧	٢١,١
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٣٤,٠	١٨,٥	١٨,٦	١٨,٦	١٧,٤
نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر (٪)	٨٨,٢	٩٦,٥	٩٥,٢	٩٥,٧	٩٧,٤

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الأهداف التنموية للألفية، ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩).

❑ الاحتياجات الخاصة:

تُعد رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من الحالات المعقدة التي قد تواجه الأسرة بشكل عام، والمرأة بشكل خاص لكونها الركن الأساس في توفير الرعاية المنزلية الأسرية. فهناك ثلاثة أبعاد أو جوانب رئيسة متشابكة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، الجانب الأول يتعلق بالرعاية الصحية الواجب توفيرها من المؤسسات الصحية. والجانب الثاني يختص بالرعاية الاجتماعية المطلوب توفيرها لهذه الفئة من قبل مؤسسات الدولة المختصة. أما الجانب الثالث فيتعلق بالرعاية المستديمة التي تقدمها الأسرة لأفرادها من ذوي الاحتياجات الخاصة. ولنجاح الرعاية ينبغي تضافر الجهود وتكامل الأبعاد الثلاثة ضماناً لتلبية كامل احتياجات هذه الفئة.

بموجب بيانات البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)، بلغ مجموع السعوديين ذوي الاحتياجات الخاصة ١٣٤,٩٥٦ نسمة، نسبة الذكور منهم (٦٥٪) والإناث (٣٥٪)،

وشكلت هذه الفئة السكانية (٠,٧٧٪) من إجمالي السكان السعوديين. ونتيجة للتركز السكاني في ثلاث مناطق (الرياض، ومكة المكرمة، والمنطقة الشرقية) فقد بلغت نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في هذه المناطق (٥٨,٨٪) من هذه الفئة السكانية. ومن إجمالي هذه الفئة السكانية شكلت الأعمار (٥-٢٩) عاماً نحو (٥٩,١٪). أما أنواع الإعاقات، فقد كانت الإعاقات الحركية هي الأوسع انتشاراً حيث شكلت (٣٢,٩٪) من الإجمالي، تليها الإعاقات الذهنية (٢١,٩٪)، والإعاقات المتعددة (١٥,٩٪).

- **الوضع التعليمي :**

رسخت خطة التنمية الثامنة المسار الإيجابي للبنية التعليمية للسكان من خلال استكمال التوسع في مراحل التعليم. ويمكن مراجعة هذا المسار من منظورين، الأول يتعلق بهيكل توزيع السكان السعوديين (١٥ سنة فأكثر) حسب الشهادة التعليمية. والمنظور الثاني، يتعلق بحجم الالتحاق بمراحل التعليم. ويمكن بيان الصورة الإجمالية لهذا الوضع من خلال الإشارة إلى أن الأسرة النمطية في المملكة تتطور تعليمياً بشكل مطّرد، وتوجهها العام هو نحو ضمان إكمال أبنائها من الذكور والإناث، على حد سواء، تعليمهم الجامعي.

تبين موازنة هيكل توزيع السكان السعوديين (١٥ سنة فأكثر) لعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) مع عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧) حسب الشهادة التعليمية، انخفاض نسبة السكان الذين لا يحملون شهادة مدرسية (أمي/يقرأ ويكتب)، حيث انخفضت للذكور من (١٥٪) إلى (١٣,٦٪)، وللإناث من (٣٢,٦٪) إلى (٣٠,٢٪). ورغم الانخفاض في نسبة هذه الفئة من الإناث، إلا أنها لا تزال عالية وخاصة لفئات العمر الأعلى (أي اللواتي خارج العمر التعليمي) مما يستدعي تكثيف الجهود والبرامج للقضاء على أمية هذه الفئة العمرية من الإناث.

وخلال المدة ذاتها ارتفعت نسبة السكان السعوديين من حملة شهادات المستوى التعليمي الثاني (المتوسطة والثانوية)، حيث زادت نسبة الإناث في هذه الفئة من (٣٧,٨٪) إلى (٤٠,٩٪)، وللذكور من (٤٩,٥٪) إلى (٥٠,٧٪). والمهم في هذا الشأن أن حملة شهادات هذا المستوى التعليمي، للذكور والإناث، كانت نسبتهم الأعلى موازنة مع باقي المستويات (دون شهادة، المستوى الأول – الابتدائية، المستوى الثاني، المستوى الثالث – دبلوم/جامعة/دراسات عليا). بعبارة أخرى فإن قاعدة الهرم التعليمي للسكان في المملكة تشهد انتقالاً نحو المراحل التعليمية المتقدمة.

- **الوضع التشغيلي :**

رغم التقدم في الأوضاع الصحية والتعليمية للمرأة، لا تزال مشاركتها في النشاط الاقتصادي محدودة عند موازنتها بإجمالي أعداد النساء في سن العمل أو إجمالي قوة العمل، حيث لم تتجاوز نسبة المشتغلات السعوديات إلى إجمالي السعوديات في عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) في سن العمل (١٥سنة فأكثر) (٨,٤٪)، كما لم تتجاوز نسبة مشاركتهن في قوة العمل (١١,٥٪). ومع محدودية هذه المشاركة، هناك عدد من السمات التي يجب أخذها في الحسبان عند توصيف الوضع التشغيلي للمرأة.

السمة الرئيسة لمشاركة الإناث في سوق العمل هي غلبة الفئات المتعلمة بين المشتغلات لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) حيث لم تتجاوز نسبة السعوديات المشتغلات (١٥ سنة فأكثر) اللواتي دون شهادة (٢,٨٪) من إجمالي المشتغلات، والنسبة المناظرة للذكور كانت (٧,٤٪). أما نسبة المشتغلات من حملة المستوى التعليمي الثالث (أي دبلوم، بكالوريوس، ودراسات عليا) فقد وصلت إلى (٨١,٨٪) من مجموع المشتغلات، والنسبة المماثلة للذكور كانت (٢٩٪). هذا الحجم الكبير من حملة شهادات التعليم العالي من المشتغلات السعوديات ترافق معه ارتباط وثيق بين المهنة والتخصص الأكاديمي لأولئك المشتغلات.

السمة الأخرى لمشاركة الإناث في سوق العمل هي تركز السعوديات المشتغلات في قطاع التعليم، حيث تعمل (٧٧,٦٪) من إجمالي المشتغلات. كما يلاحظ أن (٨٤,٨٪) من المشتغلات من حملة شهادة البكالوريوس يعملن في قطاع التعليم. وهذا يعني أن الفرص التشغيلية المتاحة للإناث المتعلمات هي أساساً لمهنة التعليم، ومؤشر إلى عقلانية توجه الإناث خلال السنوات المنصرمة نحو الاختصاصات التربوية حيث تركزت فرص العمل. غير أنه مع التوصل إلى مراحل الاكتفاء من هذه المهنة (أي التعليم) ستواجه مخرجات الاختصاصات التربوية صعوبات في الحصول على الوظائف التي تحقق طموحاتهن.

إن هذا التركيز الحصري في التشغيل في قطاع التعليم يأتي على حساب التنوع التشغيلي والمشاركة القطاعية الأوسع تمثيلاً، مما يعني أن تغيير هذه الحال باتجاه التنويع التشغيلي والقطاعي والمشاركة الأوسع في سوق العمل يتطلب ليس فقط توسيعاً للفرص التشغيلية في القطاعات الاقتصادية، بل كذلك ضمان التهيئة المناسبة لخريجات المراحل التعليمية لتمكينهن من المنافسة على الفرص التشغيلية في مختلف النشاطات الاقتصادية وليس حصرها بنشاط التعليم وبالمهن التعليمية، ومن ثم تغيير البنية التخصصية لمخرجات التعليم العالي.

تقليدياً ينظر إلى عمل المرأة على أنه معوق أمام قيامها بواجباتها الأسرية على أكمل وجه. غير أن التقدم في توفر السلع التي يسرت إنجاز المهمات المنزلية، والتغيرات المتحققة في الثقافة المجتمعية في هذا المجال مكّن العديد من النساء من الجمع بين الواجبات المنزلية والانخراط في سوق العمل. وتوضح بيانات القوى العاملة لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) أن (٦٧,٦٪) من مجموع المشتغلات السعوديات في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) متزوجات، والنسبة المماثلة للذكور كانت (٧٤,٧٪)، ويُعد ذلك مؤشراً لتغيّر في الثقافة المجتمعية حول عمل المرأة المتزوجة.

ورغم التطور الكبير في إسهامات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لا تزال مشاركة النساء في هذا المجال محدودة. وكما يتضح من بيانات العمالة في منشآت القطاع الخاص لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، فإن نسبة المشتغلات من جملة المشتغلين السعوديين في هذه المنشآت، بلغت (٦,٢٪) فقط، وكان أكثر من نصف المشتغلات السعوديات (٥٥,٩٪)، يعملن في نشاط "الخدمات الجماعية والشخصية"؛ وأما تحصيلهن التعليمي، فقد كان (٣٧,٣٪) منهن من حملة شهادة البكالوريوس، و(٣٢,٥٪) من حملة الشهادة الثانوية. واختلفت هذه الهيكلية عنها للذكور، حيث تركز (٥٦,٢٪) من الذكور في نشاطي "التشييد والبناء" و "تجارة الجملة والتجزئة"، كما اختلفت البنية التعليمية للمشتغلين السعوديين في منشآت القطاع الخاص، فنحو (٣٧٪) منهم من حملة الشهادة الثانوية، و(١٧,٩٪) من حملة الشهادة المتوسطة، و(١٧٪) "يقرأ ويكتب". ويتضح من ذلك أن الإناث، وإن كانت أعدادهن أقل من الذكور وبفارق كبير، إلا أن تركزهن كان عالياً في قطاع الخدمات، وهذا ينطبق على تشغيل الإناث عموماً، أي في القطاعين العام والخاص. السمة الأخرى لتشغيل الإناث في القطاع الخاص، هو تركزهن في المناطق الحضرية في المملكة، حيث (٩٠,٤٪) من مجموع المشتغلات السعوديات يعملن في مناطق الرياض ومكة المكرمة والشرقية، مما يؤشر إلى استمرار عدم التقبل المجتمعي خارج المدن الكبيرة لعمل الإناث في القطاع الخاص.

❑ خدمات الرعاية الاجتماعية:

تكتسب خدمات الرعاية الاجتماعية المقَدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، خصوصية لكونها الجهة الرسمية المسؤولة عن توفير هذه الخدمات للأفراد الذين يحتاجون إليها وتحول ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية دون ذلك. ويبين الجدول (٣/١٩) مؤسسات الخدمات الاجتماعيـــة التابعـــة لوزارة الشؤون الاجتماعية وأعداد المستفيدين منها.

الجدول (٣/١٩)
المستفيدون من مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية الحكومية
لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)

نوع المؤسسة	العدد	المستفيدون			
		ذكور	إناث	حضانة معوقين	المجموع
دور الحضانة الاجتماعية	٤	٢٤٣	٢٩٦	–	٥٣٩
دور التربية الاجتماعية للبنين	٩	٦٩٢	–	–	٦٩٢
دور التربية الاجتماعية للبنات	٣	–	٣٠١	–	٣٠١
دور التوجيه الاجتماعي	٥	١٨٠	–	–	١٨٠
دور الملاحظة الاجتماعية	١٤	١٥٠٤٢	–	–	١٥٠٤٢
مؤسسات رعاية الفتيات	٤	–	١٧٤١	–	١٧٤١
دور الرعاية الاجتماعية للمسنين	١٠	٤١٩	٢٦٨	–	٦٨٧
مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين	٢	١١٠	١٠٦	–	٢١٦
مراكز التأهيل المهني وأقسام التأهيل المهني بمراكز التأهيل الشامل	١٢	١٦٦	٨٩	–	٢٥٥
مراكز التأهيل الشامل (شديدي الإعاقة)	٢٩	٤٠٢٧	٢٥٠٩	١٢٨٤	٧٨٢٠
مراكز الرعاية النهارية للأطفال المعوقين	مركز واحد (٧٨) قسم	٤٠٧٨		–	٤٠٧٨
مراكز التنمية الاجتماعية	٢٨	٨٠٦٦٦٠			٨٠٦٦٦٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، تقرير المتابعة الرابع، وكتاب وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة التخطيط والتطوير الإداري.

ويبين الجدول (٣/١٩) حجم خدمات الرعاية والتنمية الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية. ويمكن تبويبها ضمن أربعة أنواع تتباين في حجم أعداد المستفيدين منها. الفئة الأولى تشمل خدمات الرعاية لفئات بحاجة اجتماعية أو اقتصادية لمثل هذه الخدمات، كدور الحضانة، ودور التربية، ورعاية المسنين. الفئة الثانية تختص بفئات الأحداث والشباب المعرضة للانحراف أو الجانحة، كدور التوجيه والملاحظة ومؤسسات رعاية الفتيات. الفئة الثالثة تتوجه حصراً لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، كمراكز التأهيل الشامل، والتأهيل المهني، ورعاية الأطفال المشلولين، ومراكز الرعاية النهارية للأطفال المعوقين. أما الفئة الرابعة، فتمثل التوجه التنموي في خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية، فهي تتوجه إلى المجتمعات المحلية في الريف والمناطق الحضرية.

من السمات الرئيسة لتوجهات المملكة ونهجها في توفير الخدمات الاجتماعية الرعائية والتنموية هو التكامل بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني. فقد بلغ

إجمالي عدد الجمعيات الخيرية عام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) ٤٨٤ جمعية، منها ٣٢ جمعية نسائية. وتنتشر الجمعيات في جميع مناطق المملكة. وتتولى الجمعيات الخيرية القيام بمهمات واسعة ومتنوعة، منها: رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية المسنين، ورعاية الأيتام، ورعاية العجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة الأمية، وتأهيل النساء بمهن ونشاطات مختارة، وتقديم خدمات صحية، وغيرها. ويمكن ملاحظة التكامل في تقديم الخدمات من مراجعة بيانات مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية. ففي المناطق التي لا تصل إليها خدمات المراكز القائمة، يتم تشكيل لجان محلية تتولى تحقيق الأهداف الاجتماعية المحلية، وفي عام ١٤٢٧/٢٦هـ (٢٠٠٦) بلغ مجموع اللجان الأهلية ١٣٩ لجنة، قامت بتنفيذ ١٦٦٨ مشروعاً وبرنامجاً في عام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، وبلغ مجموع عدد المستفيدين منها ٥٣٦٣١٤ مستفيداً.

٢/٢/١٩ المؤسسات التي تعنى بالمرأة والأسرة

من سمات الخدمات المقدمة إلى الأسرة والمرأة، امتدادها الأفقي الواسع، حيث تشترك في تقديم هذه الخدمات العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية. فهناك طيف واسع من المؤسسات المعنية بتطوير أوضاع المرأة والأسرة، بعضها متخصص في تقديم الخدمات وبعضها الآخر يقدم هذه الخدمات جزءاً من خدماته لجميع السكان أو إلى فئات معينة. فوزارتا التعليم العالي، والتربية والتعليم معنيتان بتقديم الخدمة التعليمية لجميع أفراد الأسرة، وتسهم في هذا المجهود مؤسسات التعليم الأهلي. وفي المجال الصحي تتولى وزارة الصحة ضمان دعم الوضع الصحي للأسرة وتطويره، مع العناية برعاية الأمومة والطفولة. ويشارك القطاع الطبي الخاص من خلال مؤسساته في هذا المجال. كما تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية توفير خدمات الرعاية الاجتماعية وتطويرها وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

الصفحة ٣٢٠

٣/١٩ القضايا والتحديات

١/٣/١٩ العنف الأسري

يشكل اهتمام المملكة بتطوير الوعي المجتمعي بالممارسات الأسرية الضامنة لحقوق أفرادها، واعتماد السياسات والآليات المناسبة للحماية الاجتماعية للأسرة، أحد أركان التوجهات الاجتماعية لخطة التنمية التاسعة في مجال الحد من العنف الأسري.

ومع أن حالات العنف الأسري في المملكة محدودة العدد ولا تشكل ظاهرة، فإن هذا لم يحد من اهتمام المملكة بمعالجة هذا الشأن انطلاقاً من التعاليم الإسلامية والمبادئ التي تحكم التوجهات التنموية للمملكة في دعم الأسرة السعودية والحفاظ على النسيج المجتمعي.

وعلى الرغم من قلة حالات العنف الأسري المبلغ عنها، إلا أن الدراسات التي تناولت خصائص الأسر المعرض أحد أفرادها للعنف، تستدعي تطوير آليات الإرشاد والحماية الاجتماعية الأسرية، وكذلك دعم الجهات الحكومية والأهلية المعنية بهذه المهمات وإسنادها. (على سبيل المثال، الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، وأقسام الشرطة، وبرنامج الأمان الأسري الوطني، ومؤسسات المجتمع المدني). غير أن قيام الجهات المعنية بالحد من العنف الأسري بشكل فاعل، سواء في رصد هذه الحالات واستقبالها أو توفير الإرشاد والدعم الاجتماعي والنفسي إلى الأسر، يتطلب بداية توفير الإسناد إلى هذه الجهات (الحكومية والأهلية على حد سواء)، خاصة في مجالات تدريب القوى العاملة الفنية لتمكينها من القيام بمهماتها بمهنية رفيعة المستوى.

٢/٣/١٩ الطلاق

الطلاق هو عنوان التفكك الأسري، وحالة اجتماعية ذات تداعيات خطيرة على الأسرة والمجتمع، والكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية التي تطرأ، كجنوح الأحداث ومشكلات الشباب، قد تعود أسبابها لوقوع الطلاق وحصول حالة من التفكك الأسري. وفي الوقت الذي يصيب فيه الضرر جميع أفراد الأسرة، إلا أن أكثر الأفراد تضرراً في الأسرة عند وقوع الطلاق هم النساء والأطفال، ومن ثم الحاجة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم لهم.

وبداية، تستوجب عمليات تقديم الدعم، الاستناد إلى معلومات عن حجم حالات الطلاق في المملكة والتوجهات المستقبلية لهذه الحالات. في بداية هذا الفصل لوحظ ارتفاع يسير في نسبة المطلقين (الذكور والإناث) إلى إجمالي السكان السعوديين (١٥ عاماً فأكثر) مابين الأعوام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤) و١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). غير أن أي استنتاج حول التوجهات المجتمعية في هذا المجال يجب أن يأخذ في الحسبان أن التغيرات الاجتماعية تأخذ عموماً مدداً أطول قبل أن تترسخ. ومن ثم ضرورة دراسة هذه التغيرات لمدد زمنية طويلة نسبياً.

وبغض النظر عن أعداد حالات الطلاق أو مدى انتشارها، هناك مسؤولية اجتماعية لتقديم الإرشاد الأسري لمنع وقوع الطلاق، وتقديم الدعم للأسر التي يقع فيها طلاق. ويمكن

أن تشارك في هذا الدعم ثلاث جهات. الأولى: هي وزارة العدل من خلال تقديم الإرشاد قبل وقوع الطلاق وخلال سير الإجراءات لتأخير وقوعه أو منعه. والجهة الثانية: هي وزارة الشؤون الاجتماعية حيث تتمثل مهمتها الرئيسة في تقديم الإرشاد والدعم الأسري. أما الجهة الثالثة: فهي مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم الدعم المادي للمطلقات.

٣/٣/١٩ البطالة

تُعد البطالة من أبرز القضايا الاقتصادية ذات التأثيرات الاجتماعية. وقد أظهرت بيانات القوى العاملة لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨) أثر البطالة على أوضاع الأسرة، وخاصة قدر تعلقه بالنساء والشباب حيث ترتفع معدلات البطالة. فعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بين السعوديين (١٥ سنة فأكثر) من (١١٪) لعام ١٤٢٥/٢٤هـ (٢٠٠٤)، إلى نحو (١٠٪) من إجمالي قوة العمل الوطنية لعام ١٤٢٩/٢٨هـ (٢٠٠٨)، فقد استمرت معدلات البطالة مرتفعة بين النساء والشباب.

وتكتسب معدلات البطالة العالية اهتماماً استثنائياً لتداعياتها المحتملة، وخاصة عند مراجعة البنية التعليمية للمتعطلات. فمن مجموع العاطلات شكل حملة شهادة البكالوريوس (٧٨,٣٪)، والنسبة المماثلة للذكور كانت (١٤,٩٪)، وبما يؤشر إلى وجود خلل في العلاقة بين التعليم العالي الموجه للإناث وسوق العمل.

إن المعدلات العالية للبطالة تسهم ليس فقط في تخفيض دخل الأسرة ومن ثم زيادة الأعباء المالية عليها، بل يمتد أثرها إلى تشكيل حالات الإحباط التي تصيب العاطلين في الأسرة، وما يترتب على ذلك من آثار نفسية واجتماعية على العاطلين وأفراد الأسرة الآخرين. إن المهمات المطلوبة لمعالجة البطالة بين الإناث والشباب، واسعة وتتطلب تضافر العديد من الجهات في أجهزة الدولة والقطاع الخاص. وهذه المهمات لا تنحصر في توفير فرص عمل للإناث والشباب، تحقق طموحاتهم في بناء مستقبل مهني وأسري، بل تهيئتهم كذلك للانخراط في تخصصات ومهن تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلباته. وهذه التهيئة، في بعض جوانبها، تعني مراجعة شاملة للاختصاصات والبرامج الأكاديمية والتدريبية لضمان مواءمتها مع احتياجات النشاطين الاقتصادي والمجتمعي. ويبقى على رأس سلم الأولويات في مجالات توسيع فرص مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، تفعيل تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـ (٢٠٠٤)، وبجميع بنوده.

٤/٣/١٩ الأمية

يشكل القضاء علـــى الأمية أحد أبرز المهمات على الأجندة التنموية، ونتيجة للسياسات والبرامج التربوية المعتمدة فقد أصبح ممكناً للمملكة سد روافد الأمية من خلال رفع معدلات الالتحاق بالنظام التعليمي. وعن هذا الطريق تمكنت المملكة من تخفيض أعداد الأميين بنسب ملحوظة، حيث وصلت نسبة الذكور الأميين إلى إجمالي السكان السعوديين الذكور (١٥ عاماً وأكثر) (٨,٦٪)، والنسبة المماثلة للإناث (٢٣,٦٪)، لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧). وفي الوقت الـــذي يُعد هذا الانخفاض إنجازاً عند موازنته بالنسب المماثلـــة للسنوات السابقة، لا تـــزال نسب الأميـــة بين الإناث عالية، مما يتطلب برمجة الجهود للقضاء عليها خلال مدة زمنية محددة.

وتوضح مراجعة البيانات الخاصة بالأمية لعام ١٤٢٨/٢٧هـ (٢٠٠٧)، حسب فئات العمر، تركز الأمية في فئات العمر الأعلى. فمن مجموع الأميات السعوديات (١٥ عاماً فأكثر)، كانت نسبة الأميات في فئة العمر ١٥-٢٤ (٤,٨٪)، ولفئة العمر ٦٠ فأكثر كانت النسبة (٣٠,١٪). وهذه النسب تعني أمرين، الأول: تقدم الجهود في سد روافد الأمية. والأمر الثاني: ضرورة تركز الجهود في القضاء على الأمية بين السكان النشطين اقتصادياً، حيث ما تزال هناك جيوب من الأمية ينبغي القضاء عليها. ومن المهم التأكيد على أن تفعيل برامج محو الأمية والتوسع فيها لضمان القضاء على الأمية، يتطلب تضافر جهود الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.

٥/٣/١٩ الاحتياجات الخاصة

مع الأخذ في الحسبان العدد المحدود نسبياً لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة، إلا أن هذه الحالات تتطلب استمرار الدعم من الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني. وبالوقت نفسه تتطلب المراجعة المستمرة لطبيعة هذا الدعم لمواكبة الاحتياجات المستجدة لهذه الشريحة السكانية. مما يتطلب خلال خطة التنمية التاسعة قيام الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، إيلاء الاهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية التي أبرزها البحث الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يؤشر إلى الحاجة إلى تقديم برامج، تضمن ليس فقط القضاء على الأمية بين هذه الشريحة السكانية، بل كذلك تسهيل التحاق الراغبين منهم في مراحل التعليم النظامي.

المسألة الأخرى التي تبرزها نتائج البحث الديموغرافي تتعلق بالحالة الزواجية، وفحواهـــا أن (٦٤,٢٪) مـــن مجموع السكـــان السعوديين من ذوي الاحتياجات الخاصـــة

(١٥ سنة فأكثر)، "لم يتزوج أبدا"، و(٢٦,٤٪) متزوج، و(٣,٠٪) مطلق، و(٦,٤٪) أرمل. هذه النسب تؤشر إلى الحاجة إلى برامج فاعلة تقدم الدعم النفسي والاجتماعي إضافة إلى الإرشاد والتوعية في المجالات الزواجية.

٦/٣/١٩ خدمات الرعاية الاجتماعية

لا تزال الآليات المتاحة في تحديد حجم التوسع المطلوب من خدمات الرعاية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات، وتحديد مدى ملاءمة منهجيات ومضامين الخدمات المقدمة للاحتياجات الفعلية، بحاجة إلى تطوير آليات لقياسها من جهة، وتقويم فاعلية أدائها من جهة أخرى. ولهذا الغرض يمكن أن تتوجه الأجهزة البحثية للجهات المختصة إلى إعداد الدراسات التي تمكن من التوصل إلى المعايير المناسبة لتحديد الاحتياجات وقياس كفاءة الخدمات وفاعليتها.

إن ضمان إحداث النقلة المطلوبة في تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية يتطلب ترسيخ المقاربة التشاركية في تقديم هذه الخدمات، بين الجهات الرسمية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، وبما يؤدي إلى تكامل الجهد التنموي. وفي إطار هذه المقاربة من الضروري تطوير مهمات الإشراف والمتابعة تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، تأكيداً لجودة الأداء وكفاءته.

الصفحة ٣٢٤

وفي الوقت الذي تبين تجربة المملكة أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، تهدف خطة التنمية التاسعة من خلال اعتماد معايير علمية لقياس الاحتياجات وفاعلية الأداء الخدمي، إلى جعل تجربة المملكة أنموذجاً في هذا المجال.

٧/٣/١٩ شبكات الأمان الاجتماعي

تعتمد المملكة في معالجاتها لدعم الفئات المعرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مجموعة واسعة من السياسات والآليات التي تهدف إلى معالجة مسببات هذه المخاطر وتخفيف آثارها على الأسرة. وتأتي أغلب هذه المعالجات في إطار الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي.

وقد قامت المملكة من خلال أربعة تقارير لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، برصد التقدم في جهود المملكة نحو تحقيق الأهداف التي ترمي إلى معالجة الفقر بمعناه الواسع. ومن المفيد الإحاطة في هذا المجال، أن مفهوم الفقر هو أوسع من الحرمان المادي،

ويشمل الافتقار إلى الفرص التعليمية والرعاية الصحية والفرص التشغيلية، وغيرها من عناصر الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الإطار الواسع لمفهوم الفقر، جرى اعتماد البرامج لمعالجة حالات الفقر في المملكة. ويمكن قياس النجاح في مجالي الصحة والتعليم من خلال الانخفاض في معدلات الوفيات والأمراض وارتفاع معدلات توقع الحياة عند الولادة، وارتفاع معدلات التحاق السكان في العمر المدرسي بالتعليم. هذا إضافة إلى التطور في مؤشرات الاستدامة البيئية والتي تبين التوسع الكبير في شبكات مياه الشرب وخدماتها، وانتشار شبكات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات.

وتقوم الدولة بتقديم الدعم المالي المباشر لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المساعدات ومعاشات الضمان الاجتماعي. فقد ارتفعت على مدى السنوات الماضية المبالغ المدفوعة إلى هذه الأسر، وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإنفاق على معاشات الضمان الاجتماعي خلال المدة ١٤١٤/١٣-١٤٢٩/٢٨هـ (١٩٩٣-٢٠٠٨) نحو (١٠,٣٪)، ليبلغ نحو ٩٦٧٥ مليون ريال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)، وللإنفاق على المساعدات المؤقتة نحو (٢٠,٨٪) سنوياً، ليبلغ نحو ٣٩٨٨ مليون ريال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨).

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي مجموعة واسعة من السياسات والبرامج لمعالجة الفقر من جميع جوانبه. وقد تم تبويب هذه السياسات والبرامج في خمسة محاور: النمو الاقتصادي المتوازن، والتمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم، وتنمية الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي، وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي، وتأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة. ومن خلال هذه المقاربة المتكاملة تهدف الاستراتيجية إلى القضاء على الفقر المدقع، والتخفيض المتسارع لنسبة الفقر المطلق، مع تبني السياسات والبرامج التي تكفل منع وقوع شرائح أخرى في المجتمع في دائرة الفقر.

٤/١٩ توقعات الطلب

تناولت خطة التنمية التاسعة في فصولها المختلفة تقديرات الطلب على مختلف الخدمات الاجتماعية وقدر تعلقه باحتياجات النساء وأفراد الأسرة، أو الأسرة كوحدة مجتمعية، كالتعليم والصحة والتشغيل، وغيرها. وفي هذا الفصل سيتم تقدير حجم الطلب الإضافي على خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، بصفتها الجهة الرسمية الأساس في هذا المجال.

ولتقدير حجم الطلب على خدمات الرعاية والمراكز الاجتماعية خلال خطة التنمية التاسعة فإن هناك معايير أساسية استخدمت في تقدير الطلب على هذه الخدمات أهمها: التزايد السكاني، ونسبة النمو السنوية في عدد حالات الأفراد المستحقين للخدمات الاجتماعية، والتوازن في التوزيع الجغرافي لهذه الخدمات وبما يحقق مراعاة الظروف الخاصة لبعض الفئات المستفيدة وحاجتها إلى الرعاية في مناطق تواجد أسرها وبيئتها الاجتماعية. ويبين الجدول (٤/١٩) تقديرات الطلب الإضافي على وحدات الرعاية والمراكز الاجتماعية التابعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال خطة التنمية التاسعة، ويضمن هذا الطلب الجديد التوازن بين المناطق في توفير هذه الخدمات الرعائية.

الجدول (٤/١٩)

الطلب الإضافي من وحدات الرعاية والمراكز الاجتماعية

خطة التنمية التاسعة

المنطقة	مراكز التأهيل الشامل للمعاقين	دور رعاية اجتماعية للمسنين	دور حضانة اجتماعية	دور تربية اجتماعية للبنين	دور تربية اجتماعية للبنات	مؤسسات التربية النموذجية	دور توجيه اجتماعية للبنين	دور ملاحظة اجتماعية للبنين	مؤسسات رعاية الفتيات	مكاتب مكافحة التسول والمتابعة الاجتماعية	مراكز التنمية الاجتماعية	لجان التنمية المحلية
الرياض	٤	–	–	–	–	–	١	٣	١	–	٣	٢٠
مكة المكرمة	١	–	–	٢	–	–	٢	٢	١	–	–	٢٠
المدينة المنورة	١	–	١	–	–	١	–	–	–	–	١	٢٠
القصيم	–	–	–	–	١	١	–	–	١	–	–	٢٠
الشرقية	–	–	–	–	–	١	٢	١	١	–	–	٢٠
عسير	١	–	١	–	١	١	١	–	–	–	١	٢٠
تبوك	١	١	١	١	١	١	١	–	١	–	–	٢٠
حائل	–	١	١	–	١	١	١	–	١	–	١	٢٠
الحدود الشمالية	١	–	١	–	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
جازان	–	١	١	–	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
نجران	–	١	١	١	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
الباحة	–	١	١	–	١	١	١	–	١	١	–	٢٠
الجوف	١		١	–	١	١	٢	–	٢	١	–	٢٠
الإجمالي	١٠	٥	٩	٤	٩	١١	١٤	٦	١٢	٥	٦	٢٦٠

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية.

٥/١٩ استراتيجية التنمية

١/٥/١٩ الرؤية المستقبلية

بناء أسرة متماسكة ومستنيرة، تتكاتف فيها جهود الرجل والمرأة في النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير المعارف والمهارات لدى أفرادها، وبما ينمي فيهم روح المسؤولية والمبادرة تجاه مجتمعهم والاندماج فيه، في إطار من القيم التي تستلهم التراث العربي والإسلامي.

٢/٥/١٩ الأهداف العامة

- العمل على تقوية الترابط الأسري.
- تمكين المرأة السعودية للمشاركة في تحقيق أهداف التنمية.
- تعزيز مكانة المرأة وتأثيرها في الأسرة والمجتمع.
- تمكين الأسرة من القيام بوظائفها بكفاءة وفاعلية.
- تطوير برامج الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة، والتصدي لظاهرة العنف الأسري.
- تعزيز المشاركة الأهلية ودعمها في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية.
- تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة.
- القضاء على الأمية بين الإناث.
- ترسيخ التقدم الكمي والنوعي في تعليم الفتيات السعوديات في مختلف المراحل التعليمية وتعزيزه.
- تشجيع إسهامات القطاع الخاص في برامج التنمية والرعاية الاجتماعية ومشاريعها.
- تطوير آليات صرف إعانات الضمان الاجتماعي ومساعداته للمستفيدين والعمل على تحسين دخولهم من خلال جهودهم الذاتية.
- تطوير مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.
- تطوير كفاءة الأداء للجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وفاعليتها في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.
- دعم أجهزة البحث والتطوير الاجتماعي في المملكة.

٣/٥/١٩ السياسات

- تطوير برامج الدعم والإرشاد الأسري.
- التوسع في دعم النشاط الأهلي في مجالات خدمات الأمومة والطفولة.
- الاستمرار في إنشاء وحدات الإرشاد الاجتماعي في المناطق.
- إصدار نظام الحماية الاجتماعية وتنفيذه.
- استكمال إحداث وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق.
- رعاية المؤهلين من مؤسسات التوجيه والملاحظة الاجتماعية للحيلولة دون عودتهم لهذه المؤسسات مرة أخرى.
- تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بتطوير برامج للوقاية من العنف الأسري والعمل على توفير أماكن الإيواء للحالات المعنفة.
- التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في مجال التوعية والإرشاد الاجتماعي.
- العمل على توفير الإمكانات الضرورية لتحسين البيئة الأسرية للمقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.
- تشجيع قيام أسر بديلة وحاضنة ودعمها لرعاية الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة.
- التوسع في نشر خدمات التنمية الاجتماعية المتكاملة في المناطق الحضرية والقروية بالتنسيق مع الجهات المعنية، وزيادة عدد لجان التنمية الأهلية.
- دعم برامج مراكز التنمية الاجتماعية ونشاطاتها وتطويرها.
- دعم برامج الأسر المنتجة للسيدات والفتيات من خلال البرامج التدريبية والإنتاجية والتسويقية.
- تشجيع إنشاء الجمعيات الخيرية النسائية.
- تنفيذ البرامج الاجتماعية والإرشادية لتوعية المرأة السعودية وتشجيعها للمشاركة في برامج التنمية والرعاية الاجتماعية.
- قيام الجهات الرسمية والجمعيات الأهلية بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث وخاصة المتعلمات منهن.
- تشجيع النساء على العمل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوفير التسهيلات لحصولهن على القروض.

- تحفيز الإناث للتوجه في التعليم العالي نحو التخصصات التي تتفق مع احتياجات سوق العمل.
- تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية في المناطق التي تحتاجها، واستمرار تقديم الدعم المالي والفني والإداري للجمعيات التعاونية.
- دعم الجمعيات الخيرية فنياً وإدارياً ومالياً، وتشجيع تأسيس جمعيات ومؤسسات خيرية جديدة.
- تشجيع العمل التطوعي والتوسع في إيجاد فرص المشاركة للمواطنات.
- تشجيع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية والخيرية على القيام بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم برنامج إعانات المعوقين برعاية أسرهم.
- الاستمرار في تقديم معاشات الضمان الاجتماعي ومساعدات للمستفيدين الذين ينطبق عليهم نظام الضمان الاجتماعي.
- تشجيع المستفيدين من الضمان الاجتماعي على تنفيذ المشاريع الإنتاجية للانتقال بهم من معالين إلى عائلين، مع التقويم المستمر لتلك المشاريع.
- تيسير إجراءات صرف معاشات الضمان الاجتماعي ومساعداته.
- إصدار التشريعات والأنظمة والقرارات التي تشجع القطاعين الخاص والأهلي على المشاركة في إدارة المؤسسات الاجتماعية التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، مع توفير الدعم المادي والمعنوي والفني للقطاعين.
- إعداد بحوث ودراسات اجتماعية جديدة تهدف إلى التطوير الكمي والنوعي للنشاطات الخدمية الرعائية والتنموية.

٤/٥/١٩ الأهداف المحددة

- مواصلة صرف الإعانات للحالات القائمة والجديدة، وهي: أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال المشلولين، والأسر الحاضنة والبديلة، وزواج المقيمين في الدور والمؤسسات الاجتماعية، والمشروعات الفردية للمعاقين، ومعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي.
- مساعدة مستفيدي الضمان الاجتماعي في المجالات التالية: تحمل جزء من نفقات العلاج الطبي ومصاريفه، تخفيض تكاليف شراء المواد الاستهلاكية الأساسية، تسديد جزء من فاتورتي الكهرباء والماء، ترميم المنازل وفرشها وتأثيثها، توفير حقيبة

مدرسية وزي مدرسي لكل طالب وطالبة من أبناء مستفيدي الضمان الاجتماعي لكل عام دراسي.

- العناية الشخصية للمقيمين داخل الفروع الإيوائية القائمة وغير القادرين على خدمة أنفسهم والمعوقين والأطفال المشلولين والمسنين وأطفال دور الحضانة الاجتماعية.
- التوسع في مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مناطق المملكة: إحداث ١٤ داراً للتوجيه الاجتماعي، و١٢ مؤسسة لرعاية الفتيات، و٦ دور للملاحظة الاجتماعية، و٨ قرى للأطفال الأيتام، و٤ دور للتربية الاجتماعية للبنين، و٧ دور ضيافة للبنات، و٥ دور للرعاية الاجتماعية، و٢١ وحدة للحماية الاجتماعية، و١٠ مراكز للتأهيل الشامل، و١٥ مكتباً للضمان الاجتماعي، و٦ مراكز تنمية جديدة.
- مواصلة صرف إعانات التنمية المحلية ودعمها للاستمرار في تقديم الأنشطة والبرامج الخاصة بالتنمية المحلية.
- تشجيع تأسيس الجمعيات التعاونية الجديدة ودعمها.
- تشجيع تأسيس الجمعيات الخيرية الأهلية الجديدة ودعمها.
- دعم تنفيذ دراسات وبحوث في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.